الإنتربول

اتجاهات الجريمة في العالم
الإنتربول: تقرير موجز لعام 2022

تشرين الأول/أكتوبر 2022

إخلاء المسؤولية

تُمنَع إعادة إصدار هذا التقرير كليا أو جزئيا وبأيّ شكل من الأشكال دون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق التأليف والنشر. وعندما يُمنح الحق في إعادة إصدار هذه الوثيقة، يود الإنتربول الحصول على نسخة من أي منشورات تستخدمها كمصدر.

واتخذ الإنتربول جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. ولكن المواد المنشورة فيها تُعمَّم بدون أي شكل من أشكال الضمانات، صريحة كانت أو ضمنية. ويتحمل القارئ مسؤولية تفسير هذه المواد واستخدامها. ولا يمكن على الإطلاق تحميل الإنتربول مسؤولية الأضرار الناجمة عن استخدامها. ولا يتحمل الإنتربول في أي حال من الأحوال المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استخدامها، ولا عن استمرار دقة المعلومات المدرجة فيها أو عن محتوى أي موقع إلكتروني خارجي مشار إليه في متن التقرير.

ولم يراجَع هذا التقرير رسميا. ولا يعكس محتواه بالضرورة آراء أو سياسات الإنتربول أو بلدانه الأعضاء أو هيئاته الإدارية أو المنظمات المساهمة فيه، كما أنه لا يعني تأييدا له من قبلها. والحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في أيّ من الخرائط لا تعني ضمنا تأييدا أو قبولا رسميا من الإنتربول. وليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أيّ آراء للإنتربول بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها، أو بشأن رسم تخومها أو حدودها.

© INTERPOL 2022
الأمانة العامة للإنتربول
200, quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
الهاتف : 00 70 44 72 4 33+
الفاكس : 63 71 44 72 4 33+
الموقع الإلكتروني: www.interpol.int
الإيميل: info@interpol.int

أبرز استنتاجات تقرير الإنتربول 2022 عن اتجاهات الجريمة في العالم

في بيئة عمل سريعة التطور، أثبتت الجهات التي تشكل تهديدا، سواء أكان فرديا أو جماعيا، مهارتها على تجاوز العوائق والبحث عن الفرص التي تمكنّها من تنفيذ أنشطة غير مشروعة. ولذلك يتعيّن أن تكون أجهزة إنفاذ القانون قادرة وبسرعة على كشف وفك رموز الدينامية المعقدة التي تعمل بها الأسواق والشبكات الإجرامية المستمرة التغيّر، بهدف استحداث وتنفيذ أكثر استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها فعاليةً. ويشكل الحصول على تحليل سريع ودقيق للمعلومات الجنائية جزءًا أساسيًا من اكتساب هذه المعارف. وللمساهمة في جمع هذه المعارف، أصدر الإنتربول[1]، تقرير عام 2022 الأول عن اتجاهات الجريمة في العالم (IGCTR) الذي يلقي الضوء على الاتجاهات الحالية والناشئة التي تسلكها الجريمة والإرهاب اللذان، بسبب نطاقهما وحجمهما وتواترهما و/أو عواقبهما الضارة، يشكلان خطرا جسيما يهدد الأمن عبر الوطني. ويقدم هذا التقرير موجزا لأبرز استنتاجات التقرير IGCTR. وسيوجَّه التقرير الكامل إلى البلدان الأعضاء عبر مكاتبها المركزية الوطنية.

وفي إطار جهد لم يسبق للمنظمة أن بذلته، قيّم IGCTR بشكل جماعي بيانات مستمدة من عدة مصادر من بينها الاستقصاءات العالمية عن اتجاهات الجريمة المرسلة إلى جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول، وبيانات الإنتربول (نحو 60000 نشرة حمراء وتعميم مصنفة بحسب رموز الجريمة[2])، والمعلومات المستقاة من INTERPOL Global Horizon Scan ، وأبحاث لا مثيل لها أجرتها مؤسسات جامعية ومراكز فكرية، ومعلومات وردت من شركاء الإنتربول، ولا سيما قطاع أمن تكنولوجيا المعلومات. ويشير تحليل البيانات إلى وجود خمسة مجالات إجرامية واسعة تهيمن على مشهد التهديدات الإجرامية في العالم متمثلة في الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع (لاسيما الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين)، والجريمة المالية (مع اعتبار غسل الأموال والاحتيال المالي والفساد من أبرز العوامل التي تتيح ارتكاب الجرائم)، والجريمة السيبرية (لا سيما برمجيات انتزاع الفدية والتصيد الاحتيالي والاحتيال على الإنترنت)، والإرهاب.

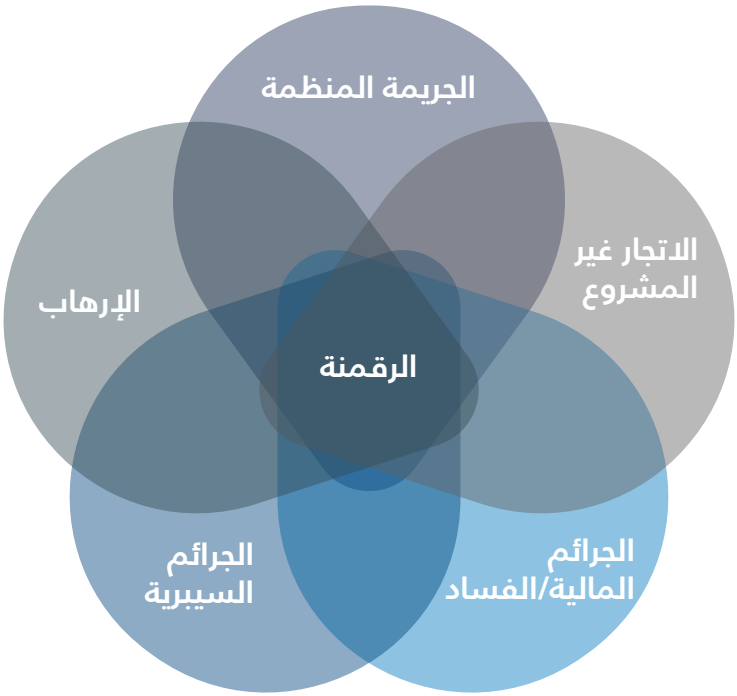

تختلف مسببات هذه الاتجاهات وتجلياتها المحددة باختلاف المنطقة. غير أن استنتاجات هذا التقرير تؤكد أن كلا من أنواع الجرائم الخمسة هذه مستحكم، لا بل وازداد حدة لعدة أسباب أبرزها الوباء العالمي، ولا يزال يشكل خطرا جسيما يهدد أمن ومصلحة المؤسسات والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بدءا من الهيئات الحكومية مرورا بالشركات التجارية وانتهاء بالمواطنين.

وبالنسبة لكل من مجالات الجريمة العامة الخمسة التي بيّنها تحليل البيانات الذي أُجري لإعداد هذا التقرير، يمكن الإشارة إلى عدد من الاتجاهات ومن الملاحظات الرئيسية[3] المتصلة باتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي.

اتجاهات الجريمة في العالم - الاستنتاجات الرئيسية

الجريمة المنظمة

- وردت الجريمة المنظمة كواحد من الاتجاهات العشرة الأولى للجريمة التي أكثر ما اعتبرتها كل البلدان الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- يبدو أن الجماعات الإجرامية المنظمة والشبكات الإجرامية واسعة الحيلة وقادرة على الصمود أكثر من أي وقت مضى، إذ إنها أثبتت امتلاكها المهارة على التكيف بسرعة واغتنام الفرص الجديدة.

الاتجار غير المشروع

- من بين الجرائم المتصلة بالمخدرات، أكثر ما اعتبرته البلدان الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' هو إنتاج المخدرات الاصطناعية وتوزيعها بشكل غير مشروع والاتجار بالقنب.
- إن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، اللذين يطالان كل منطقة في العالم، هما على الأرجح أوسع الأنشطة الإجرامية العالمية انتشارًا.
- مع استمرار عدم الاستقرار الجيوسياسي وتغير المناخ والركود الذي أعقب الوباء في التأثير على حركة الهجرة، من المرجح أن يزداد الطلب على خدمات التهريب، فيغدو آخرون كثُر أشد عرضة لخطر الوقوع ضحايا للاتجار بهم.

الجريمة المالية والفساد

- أكثر ما اعتبرته البلدان الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' هو اتجاهات الجريمة المالية المتمثلة في غسل الأموال والاحتيال المالي.
- مع تسارع معدلات الرقمنة، لا سيما أثناء الوباء، تتزايد إلى حد بعيد الهندسة الاجتماعية على الإنترنت بغرض الاحتيال المالي والتلاعب بالضحايا وانتحال الهوية.
- إن الفساد، على الرغم من تعقُّد التحقيق فيه، يشكل أحد أهم محفزات الجريمة المنظمة في مناطق العالم قاطبة.

الجريمة السيبرية

- أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' على مستوى العالم هو الجريمة السيبرية المتمثلة في برمجيات انتزاع الفدية والتصيد الاحتيالي والاحتيال على الإنترنت واقتحام أجهزة الكمبيوتر (أي القرصنة).
- أشارت البلدان الأعضاء إلى أن عمليات الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال على الإنترنت تأتي في عداد اتجاهات الجريمة العشرة الأولى التي تعتبرها تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'، وتتوقع نسبة 62 من هذه البلدان بشدة أن 'تزداد' هاتان الجريمتان أو 'تزدادا بشكل ملموس' في المستقبل.

الإرهاب

- لا يزال الإرهاب الجهادي يشكل أكبر تهديد إرهابي على مستوى العالم. وما برحت الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تكسب نفوذا وتنفذ اعتداءات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- خلال العقد الماضي، ازداد الإرهاب السياسي الدوافع، ولاسيما الإرهاب اليميني المتطرف، بما قدره 50 مرة في البلدان الأعضاء في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ[4].
- يستخدم الإرهابيون تكنولوجيا أكثر تقدمًا من بينها المسيَّرات وأنظمة GPS وخدمات الرسائل المشفرة.

والتقرير IGCTR، فضلا عن بحثه كلا من اتجاهات الجريمة في العالم بشكل مستقل، بيّن أيضا أن أبرز مجالات الجريمة الخمسة تتلاقى ويدعم كل منها الآخر بطرق حاسمة. وقد تحوّل كل اتجاه من اتجاهات الجرمية وازداد صلابة إلى حد بعيد نتيجة للابتكارات التكنولوجية، ولربما الأهم من ذلك، نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية. ولفهم الأسباب التي تسهّل تلاقي الجرائم والرقمنة والتكنولوجيا الجديدة للجريمة والإرهاب وتقوية الجهات التي تشكل تهديدا، لا بد من بذل جهود حثيثة ومتضافرة، ومن الضروري أن تصبح هذه الأنشطة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات منع الجريمة والقضاء عليها.

الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة باتجاهات الجريمة على الصعيد الإقليمي

حلل تقرير عام IGCTR 2022 أيضا البيانات المتوفرة للتحقق بشكل أفضل من اتجاهات الجريمة على الصعيد الإقليمي. وترد أدناه بعض الاستنتاجات الرئيسية عند النظر من منطلق إقليمي في مجالات الجريمة الخمسة في العالم.

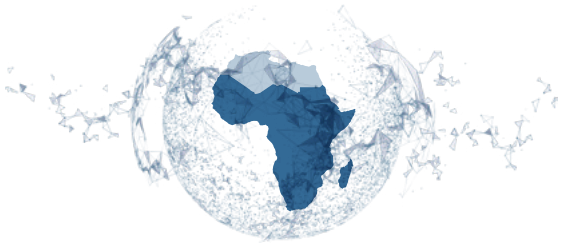

الاتجاهات الإقليمية في أفريقيا

الاتجار غير المشروع

- الاتجار غير المشروع بالقنب، والمخدرات الاصطناعية، والأدوية المزيفة، والسلع الاستهلاكية، وكذلك الأسلحة النارية غير المشروعة هو سوق السلع الإجرامية التي أشارت البلدان الأعضاء من المنطقة في أغلب الأحيان إلى أنها تمثل تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين هما أيضا من اتجاهات الجريمة التي أشارت البلدان الأعضاء في المنطقة بشكل متكرر إلى أنها تمثل تهديدا خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'، مع ازدياد التوقعات بتفاقم هذه الجرائم في المستقبل.

الجريمة المنظمة

- احتلت الجريمة المنظمة المرتبة الرابعة بين اتجاهات الجريمة التي اعتبرت البلدان الأعضاء في المنطقة في أغلب الأحيان أنها تمثل تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- من المحتمل أن تكون الجريمة المنظمة في المنطقة مدفوعة بنقاط ضعف مرتبطة بالنزاعات وعدم الاستقرار والفساد، إلى جانب الفرص الإجرامية الوافرة (مثل وجود الموارد الطبيعية والمعادن والأخشاب والأحياء البرية وغيرها).

الإرهاب

- اشتد خطر الإرهاب على نحو حاد، لاسيما في منطقة الساحل الفرعية حيث بلغت نسبة الوفيات الناجمة عن الإرهاب 35 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2021. وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هو الشبكة الإرهابية المسؤولة عن غالبية هذه الاعتداءات[5].

الجريمة المالية والفساد

- كان الاحتيال المالي من بين اتجاهات الجريمة المالية التي أكثر ما اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' في المنطقة.
- إن القطاع المالي، بعد أن برز بسرعة كرائد عالمي في مجال الخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، أصبح هدفا سهلا للجرائم المالية.

الجريمة السيبرية

- تقدمت رقمنة القطاع المالي بسرعة في المنطقة وصاحبها ارتفاعٌ حاد في عدد عمليات الاحتيال المصرفية على الإنترنت، ولاسيما الاحتيال المصرفي والاحتيال المرتبط ببطاقات الائتمان. وبالتالي، كان التصيد الاحتيالي والاحتيال على الإنترنت أكثر اتجاهين للجريمة اعتبرتهما بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- يمثل الابتزاز الرقمي (أي الابتزاز) واختراق البريد الإلكتروني للشركات (BEC) وبرمجيات انتزاع الفدية والبرمجيات الخبيثة (botnets) أيضا اتجاهات جريمة سيبرية بارزة في المنطقة.

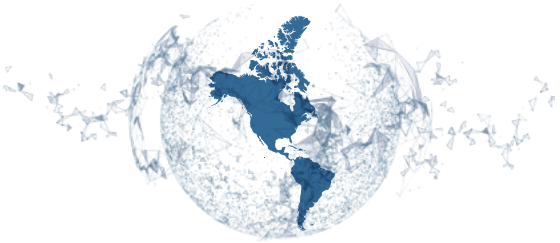

الاتجاهات الإقليمية في الأمريكتين والبحر الكاريبي

الجريمة المنظمة

- احتلت الجريمة المنظمة المرتبة الخامسة من بين اتجاهات الجريمة التي أكثر ما اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' لها.
- الشبكات الإجرامية والمافيات الإجرامية موجودة وهي محرّك الجريمة المنظمة في المنطقة، ومن المرجح أن يكون لجهات حكومية وظاهرة الفساد دور أساسي في تسهيل هذه الجريمة.

الاتجار غير المشروع

- أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' هو الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.
- أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' هو الاتجاه المتصل بالمخدرات المتمثل في إنتاج الكوكايين وتوزيعه على نحو غير مشروع.
- يمثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أيضًا أسواقا إجرامية منتشرة في جميع أنحاء المنطقة.

الجريمة المالية والفساد

- أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' هو اتجاه الجريمة المالية المتمثل في غسل الأموال.
- إن غسل الأموال، مع أنه جريمة في حد ذاته، يشكل أحد أبرز العوامل التي تحرّك الجريمة، ومن المرجّح أن يكون للمؤسسات المالية دور بارز في غسل العائدات غير المشروعة التي تدعم الجريمة المنظمة وتساعد على ارتكابها.

الجريمة السيبرية

- كانت برمجيات انتزاع الفدية اتجاه الجريمة السيبرية الأكثر شيوعا الذي اعتبرته البلدان الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'. وأشارت هذه البلدان أيضا إلى أنها تتوقع بشدة تصاعد معظم اتجاهات هذا النوع من الجرائم في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.
- احتلت جريمتا الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال على الإنترنت المرتبة الثالثة من بين أخطر عشرة اتجاهات للجريمة التي اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.

الإرهاب

- تزايد إلى حد بعيد الإرهاب السياسي الدوافع، ولا سيما الإرهاب اليميني المتطرف، في البلدان الغربية وعلى الأخص في أمريكا الشمالية. والاعتداءات الإرهابية اليمينية المتطرفة، مع أنه لم يسجَّل منها في عام 2010 إلا اعتداء إرهابي واحد، بلغت ذروتها في عام 2019 إذ وصل عددها إلى 49. ومن مجمل الوفيات الناجمة عن الإرهاب في أمريكا الشمالية في عام 2019، يمكن أن يُعزى 87 في المائة إلى الإرهاب اليميني المتطرف[6].

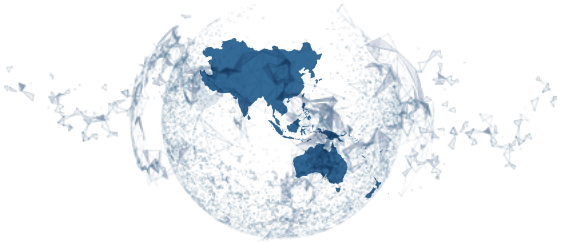

الاتجاهات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

الاتجار غير المشروع

- كانت المخدرات الاصطناعية والهيروين من أكثر الاتجاهات المرتبطة بالمخدرات شيوعا التي اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'. ويهيمن إنتاج هذه المواد غير المشروعة والاتجار بها على الأسواق غير المشروعة، ولا سيما في منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا الفرعيتين.
- يمثل كل من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أسواقا إجرامية منتشرة في جميع أنحاء المنطقة.
- تمثل الجرائم البيئية، ولاسيما الاتجار بالأحياء البرية وصيد الأسماك والجرائم التي تستهدف الغابات، مجالات اقتصادية غير مشروعة مهمة في بعض المناطق الفرعية، لاسيما في جنوب وجنوب شرق آسيا.

الجريمة المنظمة

- تختلف ديناميات الجريمة المنظمة اختلافا حادا بين جزء من المنطقة وآخر. ويبدو أن الجماعات الإجرامية المنظمة أكثر انتشارا ونشاطا في قارة آسيا منها في أوقيانوسيا.
- للجماعات الإجرامية المنظمة الموجودة في المنطقة امتداد عالمي، ولا سيما بسبب تعاونها مع الشبكات الإجرامية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا للاتجار بسلع عدة من بينها المخدرات والسلع غير المشروعة ومشتقات الأحياء البرية.

الإرهاب

- يتفاوت التهديد الإرهابي بشكل حاد بين جزء وآخر في المنطقة. فجنوب آسيا هي المنطقة الفرعية الأكثر تضررًا من الإرهاب في العالم، إذ إنها عانت في عام 2021 من الاعتداء الأكثر دموية الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان[7].

الجريمة المالية والفساد

- أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' من بين اتجاهات الجريمة هو الاحتيال المالي، بينما احتل غسل الأموال المرتبة الثالثة.
- سرّعت جائحة كوفيد19 من عجلة رقمنة خدمات وسلوكيات المواطنين والحكومات والشركات في المنطقة. ولذلك، ازدادت الجريمة المالية وعمليات الاحتيال وهي تُرتكب بمعظمها على الإنترنت، ومن المتوقع أن تمضي في الازدياد.

الجريمة السيبرية

- وردت برمجيات انتزاع الفدية والتصيد الاحتيالي وعمليات الاحتيال على الإنترنت واقتحام أجهزة الكمبيوتر واختراق البريد الإلكتروني للشركات (BEC) كواحد من الاتجاهات العشرة الأولى للجريمة التي أكثر ما اعتبرته كل بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'. وكانت برمجيات انتزاع الفدية أيضا أبرز اتجاه للجريمة توقعت غالبية بلدان المنطقة أن 'يتصاعد' أو 'يتصاعد بشكل حاد' في المستقبل.
- تشير المعلومات المتاحة إلى أن إنتاج مواد الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال على الإنترنت التي تستهدف أطفال المنطقة آخذ في الارتفاع، ولاسيما لتلبية الطلب على هذه المواد من خارج المنطقة.

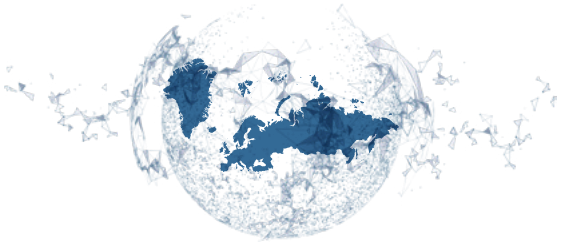

الاتجاهات الإقليمية في أوروبا

الجريمة المنظمة

- كانت الجريمة المنظمة من بين اتجاهات الجريمة العشرة الأولى التي أكثر ما اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- إن الجريمة المنظمة في أوروبا تزداد عنفًا. ويشكل الفساد واستخدام الشركات التجارية الشرعية والتكنولوجيا أحد العوامل الأساسية التي تيسر الجريمة المنظمة في جميع أنحاء منطقة أوروبا 2021[8].

الجريمة المالية والفساد

- احتل غسيل الأموال المرتبة الثانية من بين اتجاهات الجريمة التي أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'، وجاء الاحتيال المالي أيضًا في مرتبة عالية جدًا.
- إن نطاق استخدام المجرمين لأدوات الإنترنت بغية تنفيذ مخططات الاحتيال المالي اتسع هو أيضا سريعا، لا سيما أثناء انتشار الوباء.

الجريمة السيبرية

- احتلت عمليات التصيد الاحتيالي والاحتيال على الإنترنت وبرمجيات انتزاع الفدية مرتبة عالية جدًا من بين اتجاهات الجريمة التي اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- صُنفت عمليات الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال على الإنترنت هي أيضا من بين أهم خمسة اتجاهات للجريمة التي أكثر ما اعتُبرت تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' في المنطقة مع التوقع بشدة بأنها ستزداد في المستقبل.

الاتجار غير المشروع

- كان الإنتاج والتوزيع غير المشروعين للمخدرات الاصطناعية والقنب والاتجار بالكوكايين من الجرائم المتصلة بالمخدرات التي أكثر ما اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- لا يزال الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يثيران شديد القلق لدى بلدان أوروبا، وتوقعت هذه البلدان بأن اتجاهات الجريمة هذه ستتصاعد في السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.
- تشير المعلومات أيضا إلى أن المهرِّبين والمتاجرين بالبشر يعتمدون بشكل متزايد على أدوات الإنترنت لتسهيل استقطاب الأشخاص المستضعفين واستهدافهم.

الإرهاب

- إن الإرهاب الجهاديّ الدوافع المرتبط بالدولة الإسلامية أو القاعدة، لا يزال يشكل أكبر تهديد للمنطقة، إذ إن غالبية الاعتداءات في المنطقة ارتكبتها جهات فاعلة (منفردة).
- إن مستوى الإرهاب اليميني المتطرف والتطرف العنيف يزداد في أوروبا، شأنها شأن أمريكا الشمالية[9].

الاتجاهات الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجريمة المالية والفساد

- احتل الاحتيال المالي وغسيل الأموال مرتبة عالية من بين اتجاهات الجريمة التي أكثر ما اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية'.
- الجريمة المالية هي أيضا الجرائم الأكثر شيوعا المشار إليها في النشرات الحمراء والتعاميم التي تطلب بلدان المنطقة الأعضاء إصدارها.
- بلدان مجلس التعاون الخليجي، بوصفها مركزا ماليا عالميا، يرجَّح أن تكون أكثر استهدافا بجرائم غسل الأموال من قِبل الجهات التي تشكل تهديدا من العالم أجمع.

الجريمة السيبرية

- كان اقتحام أجهزة الكمبيوتر والتصيد الاحتيالي وعمليات الاحتيال على الإنترنت وبرمجيات انتزاع الفدية من اتجاهات الجريمة السيبرية التي أكثر ما اعتبرتها بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا سيبريا 'خطيرا' أو خطيرا للغاية'.
- تشير المعلومات إلى أن الهجمات السيبرية تتصاعد بشكل خاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي ضد قطاع الشركات، المملوكة محليا والدولية على حد سواء، مما تسبب بحالات تعطل في الأعمال وانتهاك للبيانات وخسائر مالية.

الإرهاب

- منذ هزيمة خلافة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، انخفضت إلى حد بعيد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في المنطقة. غير أن شبكات إرهابية عديدة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له، ما زالت تعمل في المنطقة بطريقة شديدة السرية. وكانت الجماعات الإرهابية التي تعمل في المنطقة مسؤولة عما يقرب من 16 في المائة من الوفيات الناجمة عن الإرهاب العالمي في عام 2021[10].

الاتجار غير المشروع

- كان إنتاج المخدرات وتوزيعها هو الاتجاه الإجرامي الذي أكثر ما اعتبرته بلدان المنطقة الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' في المنطقة، وجاء الاتجار بالقنب أيضا في عداد اتجاهات الجريمة العشرة الأولى.
- يمثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أسواقًا إجرامية منتشرة في جميع أنحاء المنطقة، مع حركة كثيفة من الأشخاص المعانين من الهشاشة عبر شمال أفريقيا والشرق الأوسط الذين يسعون لبلوغ أوروبا. وتشكل بلدان الخليج أيضا وجهة بارزة للمهاجرين المهربين وضحايا الاتجار.

الجريمة المنظمة

- كانت الجريمة المنظمة من بين الاتجاهات العشرة الأولى للجريمة التي أكثر ما اعتُبرت تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' في المنطقة.
- تختلف الجريمة المنظمة اختلافا كبيرا بين جزء وآخر في المنطقة وذلك لأسباب عدة من بينها التفاوت الحاد في مستويات الاستقرار الاقتصادي وفعالية مؤسسات الدولة وتاريخ النزاعات المسلحة وغير ذلك. وبلدان المنطقة، لأنها واجهت أو تواجه تحديات في الوقت الراهن مثل النزاعات المسلحة، تشكل تربة أكثر خصوبة للجريمة المنظمة والفساد.

مساعدة أجهزة إنفاذ القانون لمواجهة اتجاهات الجريمة على الصعيدين العالمي والإقليمي

إن الإنتربول، بوصفه منظمة إنفاذ القانون الوحيدة في العالم التي تضم في عضويتها 195 بلدا، يتمتع بمكانة استراتيجية تتيح له رصد وتقييم اتجاهات الجريمة العابرة للحدود على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهو يدرك أن الاتجاهات التي يلقي هذا التقرير الضوء عليها، مع أنه يمكن أن تكون سائدة عالميا، يختلف تمظهرها أيضًا إلى حد بعيد بين منطقة وأخرى. وبينما تركز منظمات الشرطة الإقليمية حصرا على مشهد الجرائم على الصعيد الإقليمي، يسعى الإنتربول إلى فهم اتجاهات الجريمة في العالم فضلا عن مختلف طرق تمظهرها على الصعيد الإقليمي.

ومع تطور الجرائم العابرة للحدود والشبكات الإجرامية بوتيرة غير مسبوقة، غالبا ما تُترك أجهزة إنفاذ القانون في سباق مع الحدث وبأدوات وآليات وإجراءات لربما عفا عليها الزمن أو ما عادت فعالة. والإنتربول، بفعل عدم وجود حل واحد لجميع المشاكل، يتمتع بوضع فريد بحقّ يمكّنه من جمع البلدان الأعضاء ومساعدتها لمكافحة الجرائم المعاصرة، وذلك عبر تكييف قدراته الشرطية الفريدة لتلبية ما لدى أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والأفراد العاملين على الخطوط الأمامية من احتياجات بعينها. وبالفعل، فإن مكافحة الجريمة بشكل فعال، سواء أكانت على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي، تستدعي التزاما وتعاونا وثيقا من جانب جميع البلدان الأعضاء ومنظمات الشرطة الإقليمية وأبرز الشركاء من القطاعين العام والخاص والعمل جماعيا مع الإنتربول في إطار تحالفات تكافح الجريمة عبر الوطنية.

ومستوى التعاون المتعدد الأطراف الجديد هذا لا بد منه بشكل خاص في وجه التهديد الذي تطرحه الجريمة المنظمة وغالبا ما يكون سريا، بينما يتزايد تسلل الشبكات الإجرامية المعقدة الشبيهة بالمافيا إلى الاقتصادات القانونية وتنشر الفساد في مؤسسات الدولة. ويجمع مشروع الإنتربول I-CAN جهات معنية من العالم أجمع لتفكيك جماعة عبر وطنية نافذة ضالعة في الجريمة المنظمة، وهي 'Ndrangheta'، وذلك بوسائل عدة أبرزها الاستفادة من قدرات الإنتربول وأدواته التحليلية لتبادل المعلومات والخبرات وتكثيف الأنشطة العملياتية.

وتفكيك جماعات الجريمة المنظمة أمر حيوي أيضا لوضع حد لحركة الاتجار غير المشروع. وفي وسع الإنتربول تنسيق العمليات العابرة للحدود، الإقليمية والعالمية على حد سواء، التي تتيح كشف مهربي المخدرات والمتاجرين بالبشر، من بين آخرين، والقبض عليهم. وتشجَّع البلدان الأعضاء بقوة على الدعوة إلى طلب هذه العمليات المنسقة من قبل الإنتربول التي تجمع بين المعلومات والموارد الحيوية وإلى المشاركة فيها لمكافحة هذه الجرائم وإنقاذ ضحايا الاتجار بالبشر وإعادتهم إلى أوطانهم.

ويجب أيضا اتباع نهج أكثر تضافرًا لمكافحة الجريمة المالية والفساد، لا سيما غسل الأموال الذي في نهاية المطاف يغذّي الجريمة المنظمة ويرسخها. ويقدَّر بأن البلدان تعترض و/أو تسترد أقل من واحد في المائة من حجم الأموال العالمية غير المشروعة. وغالبا ما يتم بسرعة نقل عائدات الجريمة إلى ما وراء الحدود عبر مناطق متعددة، مما يجعل عملية استردادها معقدة ومرهونة إلى حد بعيد بالتعاون الدولي الفعلي، لذلك يتعين على البلدان الأعضاء العمل على استحداث وتنفيذ سياسات وطنية أفضل، ولاسيما عبر التشاور مع خبراء تابعين لهيئات معنية بالسياسات العامة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة إيغمونت، وذلك بغية تحسين تعقب الأموال التي تدرها الجريمة وضبطها ومصادرتها. ويجب أيضا منح الأولوية للتعاون العملياتي على الصعُد الوطني والإقليمي والعالمي، وتكثيف تبادل المعلومات بشكل آني بين السلطات العامة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

والجهود الجماعية بين أجهزة إنفاذ القانون والجهات الفاعلة المعنية من القطاعين العام والخاص هي أيضا ضرورية لمنع الجريمة السيبرية وكشفها والتحقيق فيها وتقويضها. واستراتيجية الإنتربول وقدراته الخاصة بمساعدة البلدان الأعضاء في مكافحة هذه الجرائم هي بالفعل متعددة الأطراف ومتمحورة حول المعلومات التي تُجمع. ويعمل الإنتربول جاهدا لإشاعة جوّ من الثقة والتواؤم بين البلدان الأعضاء وشركائه من القطاع الخاص بغية التشجيع على تبادل وتجميع المعلومات الممكن استغلالها للتحرك العملية والمعلومات التي تتيح شل حركة الجهات المسؤولة عن التهديدات السيبرية. والبلدان الأعضاء مدعوة إلى التعاون مع الإنتربول وشركائه وسائر البلدان الأعضاء التي تطالها هذه الجرائم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، عبر استخدام أدوات الإنتربول ومنصاته ومكاتبه الإقليمية، وإلى مساندة مبادرات ومشاريع الإنتربول الرامية إلى بناء القدرات لتقليص تفاوت القدرات بين البلدان الأعضاء بغية التوصل إلى القضاء على الجريمة السيبرية.

ويجب على البلدان الأعضاء أيضا التكاتف للتحرك على الفور، فالتكنولوجيا الإلكترونية تُستخدم لتسهيل ارتكاب جرائم مروعة للغاية منها، بشكل خاص، جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال على الإنترنت. ويجب إنشاء وحدات متخصصة وطنية متفرغة لمكافحة هذه الجرائم وتجهيزها بكل ما يلزم، وذلك حيث لا توجد. وفي هذا الصدد، فإن شبكة الإنتربول الدولية من المتخصصين في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال على استعداد للمساعدة في بناء القدرات في مجال الجريمة هذا. وهذه الوحدات، فور ولوجها قاعدة بيانات الإنتربول الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال (ICSE)، تصبح قادرة على تحليل المواد المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال، وعلى دفع عجلة الكشف عن هوية الضحايا والجناة على الصعيد الوطني وفي سياق العمليات الدولية المشتركة.

ويجب على البلدان الأعضاء أيضا إعطاء الأولوية لتوثيق التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. والتحركات العالمية ضد هذا التهديد المعقد والسري في كثير من الأحيان يتعيّن أن تقوم على تبادل البيانات والمعلومات التي تُجمع، والتعاون المتعدد الأطراف، والتنسيق بين الهيئات المعنية، وتبادل الممارسات الجيدة بين الشركاء المعنيين بإنفاذ القانون. وبما أن التهديد الإرهابي يختلف اختلافا حادا من منطقة إلى أخرى، يتعيّن أيضا تكييف طريقة مواجهته وفقا لديناميّاته ودوافعه على الصعيد المحلي. وفي ضوء درجة الضرر المحتمل، يجب أن تبقى السلطات الوطنية يقظة ومتكاتفة وملتزمة بتحويل سياسات مكافحة الإرهاب إلى أفعال. والإنتربول، بقدراته ومبادراته المتنوعة، جاهز لأداء دوره في مساندة بلدانه الأعضاء.

تقرير الإنتربول عن اتجاهات الجريمة في العالم – الخطوات المقبلة

يشكل تقرير عام 2022 عن اتجاهات الجريمة في العالم أول تقييم للمنظمة للتعويل بشكل ملموس على البيانات التي تمتلكها ومساهمات شبكتها العالمية المكونة من 195 بلدا عضوا ومساهمات شركائه في القطاع الخاص لتبيان أبرز اتجاهات الجريمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. والجهود التي بُذلت لجمع المعلومات من البلدان الأعضاء بغية إعداد التقرير كشفت عن صعوبات مهمة، فنُظم البيانات والمعلومات التي تُجمع كانت إما غير فعالة أو غير موجودة. والقدرة على تقييم اتجاهات وتهديدات الجريمة بدقة أمر لا غنى عنه لمنع الجرائم ومكافحتها بفعالية على الصعيدين الوطني وعبر الوطني. وتشجَّع البلدان الأعضاء بقوة على الاستثمار في بنية تحتية مناسبة خاصة بجمع المعلومات والتحليل، أو على التماس الدعم في هذا الصدد. ويمكن للإنتربول المساهمة في هذه الجهود من خلال مبادرات بعينها مثل مشروع ENACT الذي أتاح إنشاء ودعم العديد من وحدات التحليل الجنائي في أفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير IGCTR لعام 2022 لا يقصد منه أن يكون تقييما شاملا لجميع تهديدات واتجاهات الجريمة عبر الوطنية. وعلى الرغم من الصعوبات التي عرضت، أتاح هذا التقرير العالمي الأول الكشف عن معلومات قيّمة. وبالنسبة لنسخ التقرير المستقبلية، يلتزم الإنتربول بالعمل مع بلدانه الأعضاء وشركائه لتحسين منهجية التحليل واستراتيجية جمع البيانات، ولاسيما عبر إجراء تقييم أكثر عمقا للبيانات الهائلة التي يمتلكها الإنتربول. وثمة حلول تكنولوجية، مثل منصة INSIGHT التحليلية الجديدة، ستكون لازمة لإدخال هذه التحسينات، فيتسنى للإنتربول إجراء تحليلات أكثر دقة لدعم التعاون الشرطي على الصعيدين العالمي والإقليمي والعمليات المشتركة من أجل عالم أكثر أمانًا.

1. أرسل 18 استقصاء لتبيان مختلف اتجاهات الجريمة عالميا وإقليميا إلى كل البلدان الأعضاء في الإنتربول في حزيران/يونيو 2022. وعالميا، أجاب على الاستقصاءات ما متوسطه 46 من البلدان الأعضاء. وإقليميا، بلغ معدل الإجابات ما متوسطه 30 بالنسبة لأفريقيا، و30 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، و46 في المائة بالنسبة للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، و70 في المائة بالنسبة لأوروبا، و42 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
2. تجدر الإشارة إلى أن جميع النشرات الحمراء والتعاميم السارية في منظومة الإنتربول للمعلومات لم تقيَّم للتقرير IGCTR لعام 2022. ولم تؤخذ في الاعتبار إلا النشرات الحمراء والتعاميم ذات رموز الجريمة التي اعتُبرت مفيدة لهذا التقييم (أي تلك التي رُجِّح على الأغلب أنها ذات صلة باتجاهات الجريمة عبر الوطنية والإرهاب.
3. عند إشارة البلدان الأعضاء، في إطار الاستنتاجات الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي، إلى اتجاهات الجريمة التي تعتبرها البلدان الأعضاء تهديدا 'خطيرا' أو 'خطيرا للغاية' أو إلى اتجاهات الجريمة التي يرتفع في أغلب الأحيان احتمال أن 'تزيد' أو 'تزيد إلى حد بعيد' في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، تكون هذه الاستنتاجات قد استُمدت هذه من الردود على استقصاءات الإنتربول لاتجاهات الجريمة في العالم (INTERPOL Global Crime Trend Surveys).
4. Institute for Economics & Peace (IEP). Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney, March 2022. متاح على الموقع التالي: http://visionofhumanity.org/resources (تم الاطلاع عليه في 21 أيلول/سبتمبر 2022)
5. المرجع نفسه.
6. IEP، المرجع نفسه.
7. المرجع نفسه.
8. Europol (2021), European Union serious and organised crime threat assessment (SOCTA), A corrupting influence: the infiltration and undermining of Europe's economy and society by organised crime, Publications Office of the European Union, Luxembourg. متاح على الموقع https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/socta2021_1.pdf (تم الاطلاع عليه في 20 أيلول/سبتمبر 2022).
9. Europol (2022), European Union Terrorism Situation and Trend Report (TE-SAT), Publications Office of the European Union, Luxembourg. متاح على الموقع https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/Tesat_Report_2022_0.pdf ، (تم الاطلاع عليه في 21 أيلول/سبتمبر 2022).
10. المرجع نفسه.

الإنتربول

www.interpol.int

INTERPOL_HQ

INTERPOL_HQ

@INTERPOL HQ

INTERPOL